كانت المحصلة النهائية للقرارات المذكورة هي محاسبة المصدرين والموردين بشكل دقيق ، وبالتالي توفير نسبة كبيرة من الضرائب لتمويل الخزينة ، ووجه الوفر الثاني هو في تحديد القيمة الحقيقية للصادرات ، وبالتالي زيادة نسبة ما يخصص للسلع الضرورية ، والتي كانت في السابق ٥٠٪ اسما و ١٨٪ فعلا . والوجه الثالث كان زيادة العملة الحرة المضافة الى ميزانية القطاع ، وبهذا تتمكن الادارة من توسيع نطاق المستوردين بالعملة الحرة ، بعد أن كانت هذه المسألة قاصرة تقريبا على كبار مصدري الحمضيات ، وبهذه الطريقة لم تعد القوانين في خدمة مصالح كبار التجار والمصدرين كما كانت في السابق . وقد أتى قرار الحاكم الاداري الخاص بالتصريح للبنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ، بالنشاط في مجال التجارة الخارجية ، لتأمين الخدمات البنكية لعدد من المستوردين المحليين والذين لا تتوفر لديهم الامكانات المالية ولا الخبرات للتعامل من خلال البنوك العاملة في الخارج . هذا ، ومن الجدير بالذكر أنه قد قدم في ٦٤/١٢/٢٦ اقتراح مشابه بشأن نشاط البنوك حيث اقترح في حينه بأن يفتح في بنوك القطاع اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية . ولكن ذلك الاقتراح رفض تحت حجة ان هذا مخالف لقوانين النقد في ج.ع.م. ، على الرغم من أن كل السياسة الاقتصادية في قطاع غزة مخالفة للقوانين المعمول بها في ج.ع.م.

اضافة الى القوانين التي اتخذت ، فقد مورست سياسة القبضة القوية لمواجهة التلاعب على القانون فقد صدر قانون « منع الغش والتدليس، بشأن عدد البضائع ، ومقدارها ، ومقاسها وذاتية البضاعة ، ونوعها ، واصلها » ، لانه « أصبح من الحقائق الواقعة انتشار الغش فيما يتبايع الناس انتشارا يكاد يتناول جميع ما يحتاجون اليه في مأكلهم او مشربهم او ملبسهم او تطبيبهم » (٦٥) كما قالت المذكرة المقدمة مع القرار المذكور .

وعلى الجانب الاخر ، فقد تشددت الادارة في جباية الضرائب وفي مكافحة عمليات التهريب ، ولعلها ليست مصادفة أن تكشف في عهد الحاكم الاداري الجديد اكبر عملية تهريب في تاريخ القطاع ، والتي اشتملت على ٤٩٤٩ ساعة يد نسائية ، و٨٦١ راديو ترانزستور ، اضافة الى عدد من محولات الكهرباء وكمية من قطع الغيار . وقد فرضت غرامة على المهربين تبلغ ١٦٩٤٧٦ جنيها . هذه الغرامة هي ثلاثة أضعاف الضريبة ، والتي تبلغ في هذه الحالة ٥٦٤٩٢ جنيها . ولسنا في هذا المجال في معرض الحديث عن عمليات التهريب ، وان كان من المفيد الاشارة الى ما أوضحته عملية التهريب هذه ، والتي كانت عملية مشتركة بين تجار في غزة وتجار في بيروت . فقد